البيانات الوصفية لمؤشر أهداف التنمية المستدامة

(Harmonized metadata template - format version 1.1)

0. معلومات المؤشر

0.a الهدف

الهدف ٥ : تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

0.b الغاية

الغاية ٥-٥ : كفالة المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وفرصها المتساوية مع الرجل في شغل المناصب القيادية على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة

0.c المؤشر

المؤشر ٥-٥-١: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في (أ) البرلمانات الوطنية، و (ب) الحكومات المحلية

0.d السلسلة

SG_GEN_LOCGELS - نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في الحكومات المحلية [٥-٥-١]

0.e تحديث البيانات الوصفية

29 تموز/يوليو 2024

0.f المؤشرات ذات الصلة

المؤشر ٥-٥-١ (أ): نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في الغرف الفردية أو الغرف الأدنى في البرلمانات الوطنية.

المؤشر ١٦-٧-١: نسب المناصب (حسب الفئة العمرية والجنس والأشخاص ذوي الإعاقة والمجموعات السكانية) في المؤسسات العامة (الوطنية والمحلية)، بما في ذلك (أ) الهيئات التشريعية؛ (ب) الخدمة العامة؛ و(ج) القضاء، مقارنة بالتوزيعات الوطنية

0.g المنظمات الدولية المسؤولة عن الرصد العالمي

هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UNWOMEN)

1. الإبلاغ عن البيانات

1.A المنظمة

هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women)

2. التعريف والمفاهيم والتصنيفات

2.A التعريف والمفاهيم

التعريف:

يقيس المؤشر ٥-٥-١ (ب) نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في الحكومات المحلية.
يتم الاعراب عنها كنسبة مئوية من المناصب المنتخبة التي تشغلها النساء في الهيئات التشريعية / التداولية في الحكومة المحلية.

المفاهيم:

الحكومة المحلية هي إحدى مجالات الحكم دون الوطنية ونتيجة للامركزية، وهي عملية نقل الصلاحيات السياسية والمالية والإدارية من الحكومة المركزية إلى الوحدات الحكومية دون الوطنية الموزعة في جميع أنحاء أراضي الدولة لتنظيم و / أو تشغيل وظائف حكومية معينة أو خدمات عامة من تلقاء نفسها.

يتبع تعريف الحكومة المحلية التمييز في نظام الحسابات القومية لعام 2008 بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية (الفقرة 4.129). تتكون الحكومة المحلية من وحدات الحكومة المحلية، المحددة في نظام الحسابات القومية على أنها "الوحدات المؤسسية التي تمتد سلطتها المالية والتشريعية والتنفيذية إلى أصغر المناطق الجغرافية المتميزة لأغراض إدارية وسياسية" (الفقرة 145.4). إن ما يشكل الحكومة المحلية لبلد ما يتم تعريفه من خلال الإطار القانوني الوطني لذلك البلد، بما في ذلك الدساتير الوطنية وقوانين الحكومة المحلية أو التشريعات المماثلة.

في العادة تشمل كل وحدة من وحدات الحكومة المحلية هيئة تشريعية/ تداولية وهيئة تنفيذية .الهيئات التشريعية / التداولية، مثل المجالس أو اللجان، هي كيانات رسمية تتشك ل من عدد معين من الأعضاء بحسب المنصوص في التشريعات الوطنية. يتم في العادة انتخابهم بالاقتراع العام ويكون لهم سلطة اتخاذ القرار، بما في ذلك القدرة على إصدار المراسيم، على مجموعة من الجوانب المحلية للشؤون العامة.

يمكن انتخاب أو تعيين أو ترشيح الهيئات التنفيذية، التي تتألف من لجنة تنفيذية أو رئيس بلدية، وتقوم بإعداد وتنفيذ القرارات التي تتخذها الهيئة التشريعية / التداولية.

المناصب المنتخبة هي الطريقة الأكثر شيوعًا لاختيار أعضاء الحكومة المحلية. يتم اختيارهم في الانتخابات المحلية، بناءً على نظام اختيار أصحاب المناصب السياسية التي يدلي فيها الناخبون بأصواتهم للشخص أو الأشخاص أو الأحزاب السياسية التي يرغبون في رؤيتها منتخبة. تشمل فئة المناصب المنتخبة كلاً من الأشخاص المنتخبين الذين تنافسوا على مقاعد متنافس عليها صراحة والأشخاص الذين تم اختيارهم خلال العمليات الانتخابية على المقاعد المحجوزة أو من خلال حصة مرشح.

بالمقارنة، يتم عادةً تعيين الأعضاء الذين يتم اختيارهم في مناصب معينة (الطريقة الأقل شيوعًا لاختيار أعضاء الحكومة المحلية)، من قبل المسؤولين الحكوميين من المستويات الحكومية العليا. يكون الأعضاء المعينون في الحكومة المحلية أكثر تواتراً بين المناصب القيادية، مثل رؤساء الهيئة التنفيذية وممثلي مجموعات محددة (مثل النساء والفئات المحرومة والشباب)؛ و، اللجان المؤقتة / الوفود / القائمين بالتعيين الذين يعينهم المسؤولون الحكوميون عند حل المجلس.

B.2. وحدة القياس

نسبة مئوية (%)

C.2. التصنيفات

وتستند المفاهيم والتعريفات والتصنيفات ذات الصلة إلى نظام الحسابات القومية لعام 2008 ودليل إحصاءات الحوكمة لعام 2020 (مجموعة مدينة برايا لإحصاءات الحوكمة).

3. نوع مصدر البيانات وطريقة جمع البيانات

A.3. مصادر البيانات

البيانات الإدارية المستندة إلى السجلات الانتخابية هي المصدر الرئيس للبيانات المتعلقة بأعضاء الحكومة المحلية ومصدر البيانات الموصى به للمؤشر ٥-٥-١ (ب). يتم إنتاج السجلات الانتخابية ودعمها بواسطة هيئات إدارة الانتخابات (EMBs) أو الهيئات المماثلة المكلفة بتنظيم الانتخابات على المستوى المحلي. تعد هيئات إدارة الانتخابات جزءًا من النظام الإحصائي الوطني، وغالبًا ما يتم ذكرها على وجه التحديد في الإحصاءات الوطنية بصفتها منتجة للإحصاءات الرسمية.

يُعد استخدام السجلات الانتخابية لقياس تمثيل المرأة في الحكومة المحلية ورصد المؤشر ٥-٥-١ (ب) فعالاً من حيث التكلفة ،ومقياساً مباشراً وفي حينه. لا توجد تعديلات أو تقديرات ضرورية لتحويل المعلومات الإدارية إلى إحصائيات لرصد المؤشر. يتماشى الإطار المفاهيمي على أساس المؤشر ٥-٥-١ (ب) مع الإطار المفاهيمي على أساس الانتخابات المحلية، حيث أن كليهما يوفرهما إطار قانوني وطني. تشير البيانات المستخدمة لحساب المؤشر ٥-٥-١ (ب) إلى المعلومات المتعلقة بالفائزين بالانتخابات، المصنفة بحسب الجنس، كما

يجب أن تكون تغطية السكان المرجع (في هذه الحالة، المسؤولون المنتخبون) كاملة. في البلدان التي تكون فيها السجلات الانتخابية إلكترونية ومركزية، يمكن إتاحة معلومات عن أعداد النساء والرجال في المناصب المنتخبة فور صدور النتائج الرسمية للانتخابات.

يمكن استخدام نوعين آخرين من مصادر البيانات في الحالات القليلة التي تكون فيها السجلات الانتخابية غير إلكترونية أو غير مركزية. هناك نوع إضافي من المصادر هو أيضًا إداري، ويشير إلى بيانات الإدارة العامة المتاحة للوزارات المختصة التي تشرف على الحكومة المحلية. ومع ذلك، قد يكون استخدامه للإحصاءات أقل وضوحًا مقارنة بالسجلات الانتخابية المركزية. يتجاوز نطاق سجلات الإدارة العامة المناصب المنتخبة، وقد يتم خلط المعلومات المتعلقة بالمرأة والرجل في المناصب المنتخبة للحكومة المحلية بالمعلومات المتعلقة بموظفي الإدارة العامة، والتي لا يشملها هذا المؤشر. لذلك، قد تكون هناك حاجة لمعالجة البيانات والموارد الإضافية لاستخراج المعلومات المطلوبة بعناية. في بعض الحالات، قد يلزم تعديل النماذج المستخدمة كأساس للسجلات الإدارية لضمان تسجيل المناصب على أنها منتخبة، في الهيئات التشريعية / التداولية، وكذلك جنس الأشخاص في تلك المناصب. في حالات أخرى، قد لا تتم تغطية بعض المناصب المنتخبة في السجلات المحفوظة، على سبيل المثال، إذا كانت السجلات الإدارية مقيدة فقط بالمناصب المدرجة في جدول الرواتب الحكومية.

هناك نوع آخر من مصادر البيانات التي قد توفر معلومات عن النساء والرجال في الحكومة المحلية في غياب سجلات الانتخابات الإلكترونية المركزية، العودة إلى المسوح أو التعدادات القائمة باستخدام وحدات الحكومة المحلية كوحدات للمراقبة. يمكن إجراء هذه المسوح أو التعدادات بواسطة مكاتب الإحصاءات الوطنية و / أو الوزارات المختصة وقد تتخذ شكل (أ) تعدادات أو مسوح الحكومة المحلية؛ (ب) مسح المنشأة؛ و (ج) مسوح البلدية. وقد تتضمن هذه المسوح / التعدادات بالفعل، في أداة جمع البيانات المخصصة لغرضها الرئيس، بعض الأسئلة عن عدد أعضاء الهيئات التشريعية / التداولية والتنفيذية المحلية حسب الجنس والخصائص الفردية الأخرى مثل العمر والتعليم؛ أو قد تتطلب تكامل مثل هذه الأسئلة. على غرار التعدادات والمسوح الأخرى، يمكن أن يؤدي معدل الاستجابة المنخفض إلى تحيز الإحصاءات التي تم الحصول عليها. قد تضيف أخطاء أخذ العينات أيضًا إلى التحيز، بطرق لا يمكن تقييمها في غياب فهم جيد لتوزيع تمثيل المرأة والرجل عبر وحدات الحكومة المحلية المختلفة عبر إقليم البلد.

B.3. طريقة جمع البيانات

إن عملية تجميع البيانات، التي تنسقها هيئة الأمم المتحدة للمرأة ويتم تنفيذها بدعم من اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، تستخدم آليتين:

- نماذج طلب البيانات المرسلة إلى هيئات إدارة الانتخابات ومكاتب الإحصاءات الوطنية مباشرة أو عن طريق لجان الأمم المتحدة الإقليمية
- نشر البيانات عبر الإنترنت بواسطة كيانات الأنظمة الإحصائية الوطنية التي تمثل المصدر الرئيس للبيانات أو المسؤولة عن تنسيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك هيئات الإدارة الانتخابية و / أو هيئات الإحصاءات الوطنية. سيتم إجراء هذه العملية بطريقة شفافة، استنادًا إلى التواصل مع جهات اتصال الأنظمة الإحصائية الوطنية، بحيث يكون لديها فرصة للتحقق من صحة البيانات المجمعة لبلد ما أو رفضها.

C.3. الجدول الزمني لجمع البيانات

بعد وضع خط الأساس العالمي، سيتم تجميع البيانات كل عام، في شهر كانون الثاني /يناير من كل عام، و/أو بعد إجراء الانتخابات المحلية. ويتم استهداف البلدان التي تجري انتخابات محلية جديدة لتجنب إثقال كاهل أصحاب المصلحة الوطنيين في تقديم البيانات.

D.3. الجدول الزمني لنشر البيانات

الربع الثاني من العام.

E.3. الجهات المزودة للبيانات

يتم توفير البيانات من قبل هيئات إدارة الانتخابات و / أو بالتنسيق مع أجهزة الإحصاء الوطنية.

F.3. الجهات المجّمعة للبيانات

هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدعم من اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة.

G.3. التفويض المؤسسي

تلتزم هيئة الأمم المتحدة للمرأة من خلال عملها على المستوى العالمي والإقليمي والقطري بدعم الدول الأعضاء في سد الفجوات الحرجة في توليد البيانات واستخدام التحليل القائم على البيانات لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وكجزء من ولايتها، تدعم المنظمة الدول الأعضاء في وضع وتنفيذ المعايير المعيارية، وتنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين، وإجراء البحوث القائمة على البيانات، وتطوير أدوات قائمة على الممارسة لتوجيه تصميم السياسات والبرامج.

4. اعتبارات منهجية أخرى

A.4. الأساس المنطقي

إن مسألة حق المرأة والرجل في ممارسة حقوقهم السياسية على قدم المساواة، وعلى جميع مستويات صنع القرار، هي مسألة معترف بها في أهداف التنمية المستدامة وتن ص عليها العديد من الإعلانات والاتفاقيات والقرارات المتعلقة بالحقوق الإنسانية والسياسية المت فق عليها في معظم بلدان العالم. يقيس المؤشر ٥-٥-١ (ب) درجة تحقيق التوازن بين الجنسين في صنع القرار السياسي في الحكومة المحلية، وبحيث تتمت ع المرأة بالأمر نفسه.

إن المؤش ر ٥-٥-١ (ب) يك مل المؤشر ٥-٥-١ (أ) بشأن المرأة في البرلمانات الوطنية، ويحتسب تمثيل المرأة بين ملايين أعضاء الحكومات المحلية التي تؤثر (أو لديها القدرة على التأثير) في حياة المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم. كما يغطي المؤشر كافة جوانب الحكومة المحلية، بالاتساق مع أطر العمل الوطنية القانونية التي تحدد الحكومة المحلية .

B.4. التعليقات والقيود

يشير المؤشر ٥-٥-١ (ب) إلى تمثيل المرأة في المناصب المنتخبة للهيئات التشريعية / التداولية في الحكومة المحلية. وهي نقطة قوة، لأنها تضمن قابلية المقارنة عبر البلدان، بتكلفة منخفضة، وتعكس مؤشر أهداف التنمية المستدامة الذي يقيس تمثيل المرأة على المستوى الوطني ،في البرلمان. كما أنها تشكل قيد اً كون هذا المؤشر لا يأخذ في الاعتبار المناصب الأخرى في الحكومة المحلية. لا يُنْظر في هذا المؤشر إلى المسؤولين الحكوميين المحليين الذين يشغلون مناصب تنفيذية والذين في الوقت نفسه لا يشغلون مناصب داخل الهيئة التشريعية / التداولي ة، أو الذين تم تعيينهم ولم يتم انتخابهم.

يوصى بمراقبة تمثيل المرأة في المناصب التنفيذية، خاصة على مستوى رئاسة السلطة التنفيذية (مثل العمدة)، بشكل منفصل على الصعيدين الوطني والعالمي، ولكن ليس كعنوان رئيس في مؤشر أهداف التنمية المستدامة.

الأهم من ذلك أن المؤشر يشير إلى التمثيل بين أعضاء الحكومة المحلية وليس نوعية مشاركتهم. لذلك، قد تفكر الدول في تقييم المشاركة السياسية من خلال الدراسات الوطنية أو دون الوطنية التي تتضمن طرقًا نوعية و / أو بحثية. يمكن أيضًا مراقبة مؤشرات المشاركة السياسية الإضافية على المستوى الوطني، مثل مشاركة المرأة بين الناخبين والمرشحين في الانتخابات المحلية، لرصد سد الفجوات الأخرى في المشاركة السياسية للمرأة.

أخيرًا، لا يتم تضمين مظاهر الحكم المحلي بما يتجاوز المؤسسات الرسمية للحكومة المحلية، مثل موظفي الإدارة العامة، في المؤشر ٥-٥-١ (ب)، وقد يتم تغطيتها بواسطة مؤشرات أخرى في إطار أهداف التنمية المستدامة، وخاصة ضمن الهدف ١٦ حول المجتمعات الشاملة.

C.4. طريقة الاحتساب

طريقة الاحتساب هي كما يلي:

$$\text{المؤشر ٥-٥-١ (ب)} = \frac{\text{عدد المقاعد التي تشغلها النساء} \times 100}{\text{مجموع المقاعد التي يشغلها النساء والرجال}}$$

الوحدة:
نسبة المئوية

D.4. التحقق

يتم التحقق من البيانات المستمدة من أصحاب المصلحة الوطنيين للتأكد من اتساقها مع المعلومات المتعلقة بمنظمات الحكومة المحلية والأنظمة الانتخابية وأنظمة الحصص التي تحتفظ بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لكل دولة وحكومات إضافية (موقع المرأة في الحكومة المحلية) والمعلومات المتاحة للجمهور القائمة على الأبحاث والتي تقدمها مكاتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في البلدان وفرق الأمم المتحدة في البلدان حسب الحاجة. بالإضافة إلى ذلك، بالشراكة مع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، يتم التحقق من البيانات الجديدة مقابل البيانات التي أبلغت عنها الدولة سابقًا. يتم حل التناقضات المحتملة بالتعاون مع المكاتب الإحصائية الوطنية قبل نشر البيانات أو استخدامها للتحليل.

E.4. التعديلات

لا يوجد أي تعديلات على بيانات الدولة.

F.4. معالجة القيم الناقصة (1) على مستوى البلد و (2) على المستوى الإقليمي

- على المستوى البلد

غير مُحتسب

- على المستويين الإقليمي والعالمي

غير مُحتسب

G.4. المجاميع الإقليمية

يتم حساب المتوسطات الإقليمية كمتوسطات مرجحة حسب عدد المستشارين المحليين المنتخبين في كل دولة تتوفر لها بيانات. لا يتم تضمين البيانات التالية في الحسابات: البيانات القديمة (البيانات التي يزيد عمرها عن 7 سنوات في الدول التي أجريت فيها انتخابات جديدة) والبيانات المتعلقة بالمناصب التي لا يغطيها المؤشر (المناصب المعينة على سبيل المثال). يتم الإشارة إلى عدد الدول التي تستخدم البيانات لحساب المتوسطات في حواشي البيانات. تاريخ المرجع للمتوسطات العالمية والإقليمية هو 1 يناير.

H.4. المناهج والتوجيهات المتاحة للبلدان بشأن تجميع البيانات على الصعيد الوطني

- يتم تنظيم ندوات عبر الإنترنت وورش عمل مع مقدمي البيانات الوطنية بشكل دوري من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالتعاون مع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة.
- يتم توفير التوجيه الدولي بشأن مصادر البيانات ذات الصلة بالمؤشر في الكتيبات والإرشادات تحت تنسيق مجموعة مدينة برايا لإحصاءات الحكم، بما في ذلك في دليل إحصاءات الحوكمة لعام 2020.
- تتوفر معلومات حول تنظيم الحكومة المحلية والأنظمة الانتخابية والحصص الانتخابية التشريعية، لكل دولة، على موقع المرأة في الحكومة المحلية.

I.4. إدارة الجودة

لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة واللجان الإقليمية للأمم المتحدة فرق مخصصة لتجميع البيانات والتحقق من صحتها. انظر أيضًا القسم 4.د للحصول على تفاصيل حول التحقق من صحة البيانات والتحقق من جودتها.

J.4. ضمان الجودة

انظر القسمين 4.د و4.ط. بالإضافة إلى ذلك، تلتزم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بضمان جودة المنتجات القائمة على البيانات وغيرها من منتجات المعرفة من خلال التنسيق الداخلي وعمليات مراجعة الأقران.

4.ك. تقييم الجودة

انظر الأقسام 4.د إلى 4.ي.

5. توافّر البيانات والتفصيل

توافر البيانات:
وتشير التقديرات الحالية إلى توفر البيانات المتعلقة بتمثيل النساء والرجال في المناصب المنتخبة في الهيئات التشريعية/التداولية للحكومات المحلية في 89 دولة حول العالم. ويستند هذا التقدير إلى تعداد البلدان التي تغطيها قواعد البيانات الإقليمية في أوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والدراسات المخصصة في آسيا والمحيط الهادئ. ومع ذلك، يختلف المؤشر المستخدم من منطقة إلى أخرى. ومن المتوقع أن يتغير عدد البلدان بعد استخدام منهجية المؤشر بشكل متسق عبر البلدان والمناطق. **التسلسل الزمني:**
يعرض كل عام في السلسلة الزمنية بيانات عن البلدان التي شهدت انتخابات جديدة أو مصادر بيانات جديدة في العام السابق. افتراضيًا، يكون تاريخ المرجع هو 1 يناير، ويتم الإشارة إلى الاستثناءات في الحواشي.

التفصيل:
يجب تجزئة البيانات المتعلقة بالمناصب المنتخبة في الهيئات التشريعية/التداولية للحكومة المحلية حسب الجنس لتمكين حساب المؤشر. ولا يلزم إجراء أي تجزئة إضافية لإعداد التقارير المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

6. المقارنة/الانحراف عن المعايير الدولية (COMPARABILITY)

مصادر التباين:
لا توجد أي تناقضات. يتم الإبلاغ عن البيانات من قبل كيانات النظم الإحصائية الوطنية، بما في ذلك هيئات إدارة الانتخابات والمكاتب الإحصائية الوطنية.

7. المراجع والوثائق (OTHER_DOC)

ECLAC, 2016a. CEPALSTAT: Databases and statistical publications. https://oig.cepal.org/en/autonomies/autonomy-decision-making (accessed January-April 2016)

European Commission, 2016a. Database on women and men in decision-making (WMID). http://ec.europa.eu/justice/gender-equality/gender-decision-making/database/index_en.htm (accessed January-April 2016)

European Commission, International Monetary Fund, Organization for Economic Co-operation, and Development, United Nations, and the World Bank, 2009. *The 2008 System of National Accounts.*

Praia City Group on Governance Statistics, 2020. Handbook on Governance Statistics. https://localgov.unwomen.org/sites/default/files/resource-pdf/2021-04/Handbook_governance_statistics.pdf

UNECE, 2016a. Public life and decision-making database. http://w3.unece.org/PXWeb2015/pxweb/en/STAT/STAT__30-GE__05-PublicAnddecision (accessed January-April 2016).

UNDP, 2014. Gender Equality: Women's participation and leadership in governments at the local level. Asia and the Pacific 2013. Bangkok, UNDP.

United Nations, 2011. *Using Administrative and Secondary Sources for Official Statistics: A Handbook of Principles and Practices*. UNECE.

UN Women, 2021. Women in Local Government Website. https://localgov.unwomen.org/ (accessed May 2023).
UN Women and UNDP, 2015. Inclusive Electoral Processes: A guide for Electoral Management Bodies on Promoting Gender Equality and Women's Participation.